

الملخص

التقرير الاقتصادي للفصل الاول 2016

تستمر حالة الركود او الانكماش الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد العراقي خلال هذا الفصل على الرغم من الارتفاعات المتحققة في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والجارية والناتجة عن ارتفاع القيمة المضافة لنشاط البناء والتشييد وبشكل ملحوظ مقارنة بالفصل الاول من العام السابق ويعود ذلك الى دور مبادرة البنك المركزي العراقي في منح القروض للمصارف التخصيصية لاسيما المصرف العقاري وصندوق الاسكان، فيما ساهمت باقي الانشطة بارتفاعات متباينة باستثناء قطاعي الكهرباء والماء والنقل والمواصلات، فيما اظهرت المؤشرات تراجع القيمة المضافة لنشاط قطاع النفط الخام بالاسعار الجارية نتيجة للانخفاض الحاصل في اسعار النفط في الاسواق العالمية، فيما ظل معدل التضخم دون مستوى (1%)، وتوضحت حالة الانكماش بانخفاض معدلات السيولة بمعناها الضيق والواسع ولا تزال الموازنة العامة للدولة تنوء بعجز كبير نتيجة لاعتماد الموازنة على النفط الخام كمصدر رئيس للايرادات. وسجل صافي الميزان التجاري عجزا واضحا نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات بسبب انخفاض اسعار النفط وعليه لابد من اعتماد سياسة اصلاح اقتصادي قائم على تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية والعمل على فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل وايجاد محفزات متنوعة لنمو الاقتصاد وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي .

وفيما يلي ابرز المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي للفصل الاول 2016:

- سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفصل الاول/2016 إرتفاعاً مقداره (8.8) ترليون دينار وبنسبة (23.2%) قياساً بذات الفصل من العام السابق البالغ (46.8) ترليون دينار، اي ما يعادل (39.6) مليار دولار مقابل (38) ترليون دينار، اي ما يعادل (32.6) مليار دولار للفصل الاول 2015، ويعزى ذلك إلى زيادة كميات انتاج النفط الخام بنسبة (35.4%) عن الفصل الأول /2015.

- سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال الفصل الاول 2016 إنخفاضاً بنسبة (-1.4%) قياساً بذات الفصل من العام السابق ليبلغ (43.4) ترليون دينار، اي ما يعادل

(36.7) مليار دولار مقابل (44) ترليون دينار، اي ما يعادل (37.7) مليار دولار للفصل الاول 2015.

- سجل مؤشر التضخم الاساس للاقتصاد العراقي مقاساً بالتغير النسبي للرقم القياسي بعد استبعاد كل من المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضر)، ارتفاعاً طفيفاً ليلبلغ ما نسبته (0.9%) مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق. وسجل مؤشر التضخم العام خلال الفصل الاول 2016 مانسبته (0.8%) عن معدله المسجل للفصل ذاته من العام 2015.

- سجل رصيد عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 خلال الفصل الاول 2016 انخفاضاً بنسبة (-2.8%) قياساً بذات الفصل من العام السابق ويعزى ذلك الى انخفاض العملة خارج البنوك بنسبة بلغت (-4.1%) والتي شكلت ما نسبته (54.3%) من اجمالي عرض النقد، فيما سجلت الودائع الجارية انخفاضاً بنسبة (-1.2%) لتشكل ما نسبته (45.7%) من اجمالي عرض النقد. فيما سجل عرض النقد بمفهومه الواسع M2 (السيولة النقدية) انخفاضاً بنسبة (-4%) ليصل الى (85396) مليار دينار نهاية الفصل الاول /2016 مقابل (88944) مليار دينار نهاية الفصل الاول/ 2015.

- سجلت الاحتياطيات الأجنبية في الفصل الاول من عام 2016 انخفاضاً بلغت نسبته (-24.7%) لتبلغ (59530) مليار دينار مقارنة بـ (79076) مليار دينار نهاية الفصل الاول من عام 2015.

- تم توحيد سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في البنك المركزي العراقي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية كـ (نقد، تعزيز رصيد حسابات المصارف في الخارج) الى (1190) دينار عراقي لكل دولار أمريكي اعتباراً من 2016/1/1، فيما سجل هذا المعدل في السوق الموازية للفصل الاول/2016 نمواً طفيفاً بلغت نسبته (0.1%)، اذ بلغ (1245) دينار لكل دولار امريكي مقابل معدل سعر بلغ (1244) دينار لكل دولار امريكي للفصل الاول/2015

- أجرى البنك المركزي تخفيضاً لسعر الفائدة الاساس (Policy Rate) من (6%) الى (4%) سنوياً اعتباراً من 2016/3/1.

- ازداد اجمالي رؤوس اموال القطاع المصرفي خلال الفصل الاول 2016 بنسبة بلغت (11.1%) مقارنة بالفصل الاول 2015 ليسجل ما مقداره (10.3) ترليون، حيث شكل الجزء الاكبر منه القطاع الاهلي بنسبة (78%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف التجارية العاملة في العراق والبالغة (8) ترليون دينار، أما المصارف الحكومية فبلغت (2.3) ترليون دينار، اي ما يعادل (22%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف التجارية، استنادا الى تعليمات البنك المركزي العراقي المتضمنة زيادة رؤوس اموال المصارف لتصل الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من 2010/6/30 ويعتبر هذا النمو ايجابيا لاستقرارها المالي وتعزيزا لقدرتها في مواجهة المخاطر.

- سجلت الموازنة العامة للدولة للفصل الاول/2016 عجزاً مقداره (4.7) ترليون دينار ، مقارنة بفائض مالي مقداره (3.5) ترليون دينار للفصل الاول من العام السابق، فيما بلغت نسبة مساهمته من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (10.8%).

- سجل ميزان المدفوعات عجزا واضحا في فقرة الحساب الجاري بلغ (566.6) مليون دولار للفصل الاول 2016 ،فيما كان قد سجل فائضا بلغ (54.4) مليون دولار لذات الفصل من العام السابق واطهرت البيانات تراجعاً في فائض الميزان التجاري البالغ (86.8) مليون دولار مقابل (1343.2) مليون دولار للفصل الاول من العام السابق ،اما المعاملات الرأسمالية فقد اسفرت عن عجز مقداره (0.8) مليون دولار ،فيما كان قد سجل فائضا قدره (1.2) مليون دولار لذات الفصل من العام السابق .